انهيارُ الدولة الشموليّة

□ ناظم عودة

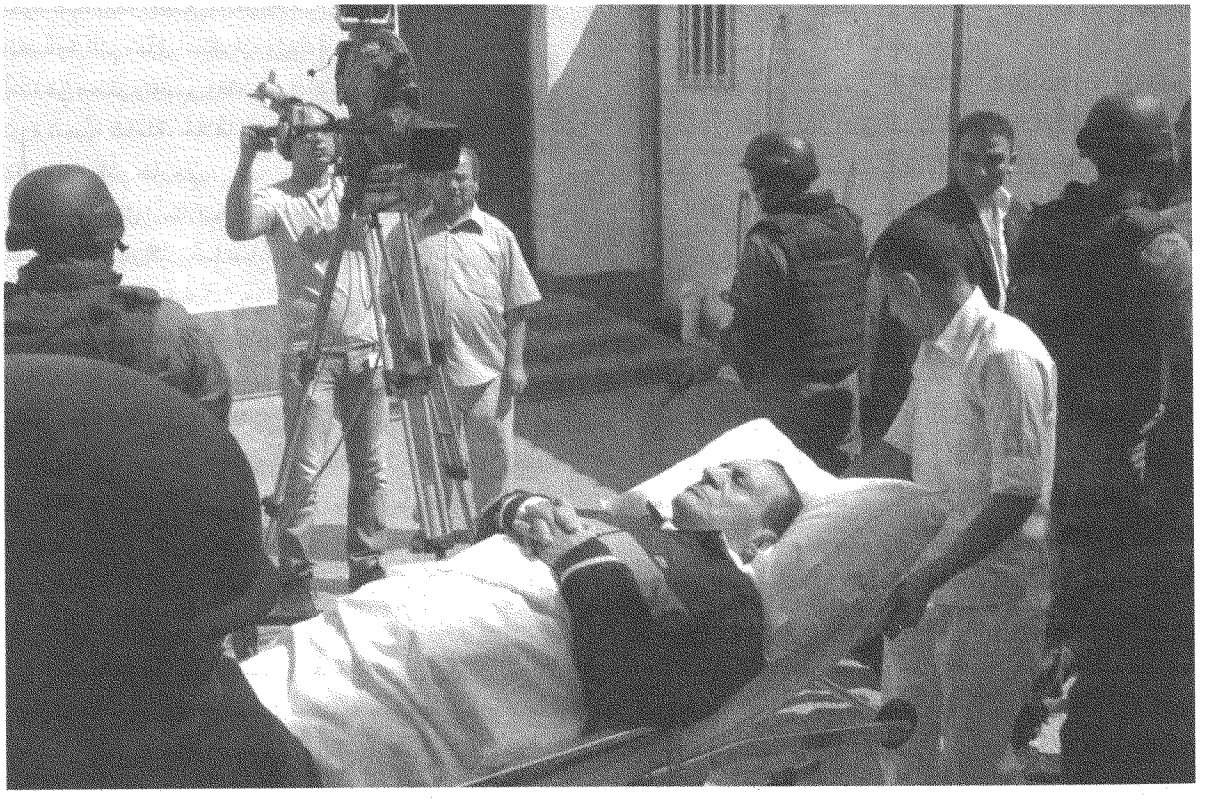

أفـرز فكرُ النهضـة العربيّة فـي القرن التاسـع عشر نمطين رئيسيّن لبناء الدولة:

– النمـط العلمانيّ، ونـادت به التيّـاراتُ الليبراليّة واليساريّة والقوميّـة. ومن بين هذه التيّارات وصل القوميّون وحدهم إلى السلطة، فكوّنـوا مجموعةً من الأسـس والتشريعات القانونيّة المستعـارة ـ بشكلٍ متعارضٍ ـ من الفكر الاشتراكيّ والتراث الإسلامـيّ والفكر القومـيّ الأوروبيّ الحديـث لتأسيس نظام الدولـة العربيّة الحديثـة. ولم يستطع القوميّـون الوصولَ إلى الحكـم بشكلٍ ديمقراطـيّ، وإنّما عن طريق التعـاون مع عددٍ من العسكريّين الانقلابيّين الذيـن كرّسوا نزعَتهم العسكريّةَ والشموليّـةَ في الحكم. أما الليبراليّون واليساريّون فقد قرّبتْ بعضًا منهم الدولـةُ ذاتُ الواجهةِ القوميّـة والنظام الشموليّ للمساهمـة فـي إدارة بعض الوظائـف غيـر الحسّاسـة، من دون أنْ يكـون لهـم دورٌ مؤثّرٌ في صياغة القـرارات الحسّاسة والتشريعـات القانونيّـة، كمـا فـي مصـر والعـراق وسوريـا والجزائر.

– النمط الإسلاميّ، ويتكوّن مـن التيّارات السلفيّة والأصوليّة والوسطيّـة. وقد خاض السلفيّـون والأصوليّون صراعًا ضاريًا مـع السلطة، التي لم تقـرّبْ إليها سوى التيّـار الوسطيّ الذي يتكوّن من المؤسّسات الدينيّة المرتبطة بها، كدُور الإفتاء التي انحصـر عملُها في جوانب دينيّـة مدنيّة وفي إضفاء الشرعيّة على السلطة عبر نظريّة «الحاكم المستبدّ.»

في فلسطين وصل الإسلاميّون إلى الحكم بعد المفاوضات الفلسطينيّة ــ الإسرائيليّة التي رعتها الولاياتُ المتّحدة، وكان من شروطها إجراءُ انتخاباتٍ تمنح المفاوضَ الفلسطينيَّ الشرعيّةَ الدستوريّة. لكنّ بعد وصول «حماس» إلى السلطة، فرضتْ إسرائيلُ وأمريكا حصارًا على الحكومة الفلسطينيّة، فانهارت، وأقدمتْ «حماس» على تكوين دولةٍ انفصاليّةٍ في غزّة، فزادت عزلتُها، وتعرّضتْ للهجمات الإسرائيليّة المتكرّرة، وتحوّلتْ إلى دويلةٍ غارقةٍ في مشكلاتٍ تحُول دون إنجاز برامجها.

في العراق وصل الإسلاميّون إلى الحكم بعد الاحتلال الأمريكيّ. ولكنّ بعد اندلاع حرب ذات طابع مذهبيّ بين الشيعة والسنّة، تكوّنتْ «ديمقراطيّةٌ طائفيّةٌ» مازال العراقُ يعاني آثارَها المدمّرة التي تعوّق استقرارَه وإعادةَ بنائه.

أما في مصر وتونس، فقد وصل الإسلاميون إلى الحكم بعد ثورة شعبيّة شاملة، خلافًا للعراق وغزّة حيث كان وصولهم ردّةَ فعلٍ على مؤثّرٍ خارجيّ.

خلاصة القول إنّ تاريخ الدولة العربيّة الحديثة منذ بدايات الاستقلال كان تاريخًا صاغه النمطُ «العلمانيُّ،» متمثّلاً في القوميّين وبمشاركةٍ جزئيّةٍ من الليبراليين. وطوال هذا التاريخ لم يتمكّن الطرفان من بناء دولةٍ ذات مؤسّساتٍ مدنيّة، أو تأسيس حياة سياسيّة تعدّديّة، أو تحقيق برامج تنمويّة. ولم يتحرّرا من آليّة المجتمع الاستهلاكيّ ببناء الصناعات المحلّيّة وتطويرها. ولم يحرّرا الاقتصادَ والتجارة من سيطرة الدولة أو رجال الأعمال الذين صنعتهم السلطةُ اعتمادًا على القرابة أو الولاء السياسيّ. وظلّ التعليمُ يدور في حلقةٍ مفرغةٍ من استهلاك النظريّات والعلوم القديمة، من دون تطبيق سياسةٍ تجعله في خدمة الصناعة وبالعكس. ولم يسعَ النظامُ المصرفيّ إلى دعم الاستثمارات المحليّة التابعة لأصحاب رؤوس الأموال المحدودة. وظلّت المؤسّسة العسكريّة مرتبطةً بنظام الحكم من دون تطوير قدراتها بما يضمن تفوّقَها الاستراتيجيّ مقارنةً بإسرائيل وغيرها من البلدان الإقليميّة. وعلى الرغم من المرجعيّة العلمانيّة للنظام السياسيّ، فإنه فشل في تطوير المجتمع بما يؤهّله لتكوين وعيٍ قادرٍ على الفصل بين الدين والدولة. وقد عُرفتْ هذه الفترة بكونها أسوأ فترةٍ من الحكم القائم على الاستبداد والقمع.

❖❖❖

سياسيًّا، طرح الفكرُ الناصريُّ، وكذلك البعثيّ، فكرةَ «التجانس،» التي قامت على تصوّرٍ عِرقيٍّ يهمّش القوميّات الأخرى التي تَشْغل نسبةً عاليةً من التكوين السكانيّ في العالم العربيّ، وتمثّلتْ في مفهوم «الوحدة» وفي شعار البعث: «أمّةٌ عربيّةٌ واحدة.» ولأنّ الحركة القوميّة أرادت أن تطوّر فكرةَ التجانس استنادًا إلى تصوّراتٍ رومانسيّةٍ تستوعب السيكولوجيّة الحلميّةَ للقوميّة العربيّة بعد نكبة فلسطين، فإنّ النتائج التي بُنيتْ على أنّ القوميّة العربيّة تجانسٌ عرقيٌّ وثقافيٌّ ولغويٌّ ودينيّ قد انطوت على زيادة تفتيت المجتمعات العربيّة، وجعلت القوميّاتِ غيرَ العربيّةِ (كأكراد العراق) تطالب بالانفصال عن الدولة خوفًا من تذويب هويّاتها. وعبر أكثر من ستّة عقود، وجد الفكرُ القوميُّ نفسَه أمام مفهوم أكثر دلالةً على التجانس العِرقيّ من التجانس السياسيّ المفترض، لكنّه يتوجّب التعاملُ معه وكأنّه المخلّصُ الجديد: إنه مفهوم «الوحدة.» كان هذا المفهوم مستلًّا من أدبيّات الاتجاه القوميّ، الذي سعى كثيرًا وراء تحقيق الوحدة باعتبارها المفتاحَ السحريّ لتحرير فلسطين. ولأجل تحقيق هذا الهدف، أنتج الفكرُ القوميُّ أربعَ حقائق، قضت على ذلك الحلم:

- دعْم النظام الشموليّ ذي الشعارات الوحدويّة. لقد نظّر القوميّون كثيرًا لذلك، لا استنادًا إلى ما يقتضيه مفهومُ الوحدة من شروطٍ موضوعيّة، وإنما استنادًا إلى ما يقتضيه ذلك النظامُ، ومن ثمّ الدخول في لعبة صراعاته، على نحو ما فعل كثير من القوميّين العرب بعد غزو صدّام للكويت.
- الربط بين الوحدة من جهة، والحريّة والاشتراكيّة من جهة أخرى، ربطًا يخلو من فهم شروط تحقّق المفهومين الأخيرين، والأساسِ الفلسفيّ الذي قاما عليه.
- إضاعة الربط بين الوحدة والتحرير: فهل الوحدة هي من أجل التحرير، أم العكس؟ ولأنّ البلدان العربيّة مجتمعاتٌ مختلفةٌ في الوعي والقدرات والإرادة السياسيّة، فقد أخفق العربُ في تحقيقهما معًا.
- تجاوز الواقع العربيّ المليء بالتناقضات والصراعات. وبدلاً من أن يكون مفهومُ الوحدة محفّزًا على التقارب، كان موضوعَ خلافٍ جوهريّ، على نحو ما جرى للعلاقات بين مصر وسوريا بعد تجربة الوحدة الفاشلة.

لقد انشغل الفكرُ العربيُّ السياسيّ، طوال عقود، بقضايا عديدة، كان إحداها مفهوم «الثورة،» لكنْ بمفهوم النظام الشموليّ. فخلت الكتاباتُ والنقاشات من تداول «الحريّة» باعتبارها حقًّا من حقوق الإنسان، لا بمفهوم بعض السياسات والإيديولوجيّات على النحو الذي نظّر له القوميّون، رابطين بينها وبين الوحدة والاشتراكيّة. وفي ظلّ الصراع الإيديولوجيّ بين الشيوعيّين من جهة، والإسلاميين والقوميّين من جهةٍ أخرى، وقع هذا المفهومُ ضحيّةَ التشويه بسبب شحنه بمضامينَ غريبة عليه.

❖❖❖

إنّ الفكر العربيّ، الذي انشغل طوال العقود الأربعة الماضية بالحداثة والوجوديّة والفرويديّة والماركسيّة والبنيويّة وسواها من مفاهيم، وجد نفسَه على أعتاب الألفيّة الثالثة يخوض

على الرغم من فشل العلمانيّين في الوصول إلى الحكم في بعض بلدان الربيع العربيّ، فإنهم شاركوا في صوغ شكل الدولة التعدديّة البعيدة عن الشعارات الدينيّة، وكان لهم دور مميّز في إيضاح المفاهيم الجديدة التي يجب أن تُبنى عليها الدولةُ الديمقراطيّة.

في موضوعاتٍ أكثر ارتباطًا بواقع الإنسان العربيّ وتنأى عن طوباوياتٍ مستعارةٍ من الغرب. فعندما نجحت الثورة التونسيّة، معضِّدةً انتصارَ الثورة المصريّة، أخذ الفكرُ العربيّ، بارتباكٍ واضح، يقلّب في دفاتر المفاهيم التي كان قد أهملها سابقًا. فكانت «الديمقراطيّة» كلمةً عصيّةً على التفكيك في مجتمعٍ يرزح تحت الاستبداد، بدءًا من العائلة والمدرسة حتى رأسِ النظام السياسيّ. ولم يختلفْ عن ذلك كثيرًا وضعُ كلمة «الحريّة،» التي لم يذقْ طعمَها المجتمعُ العربيُّ طوال قرون. والكلمتان، كما يعتقد الإسلاميّون، تتعارضان مع مبادئ أساسيّة في الدين الإسلاميّ، ولذلك وقفوا منهما موقفًا معارضًا وتكفيريًّا؛ لكنهم انخرطوا، في النهاية، في العمليّة الديمقراطيّة بتشكيل أحزابهم (الإخوان في مصر، وحركة النهضة في تونس، وحزب الدعوة في العراق،...)، وأصبح خطابُهم يكرّر الحديث عن مبدإ الحريّة حقًّا من حقوق الإنسان. ويمكن القول إنّ الفكر العربيّ أصبح الآن، على أقلّ تقديرٍ في البلدان التي أزاحتْ عن كاهلها كابوسَ الاستبداد، يتحرّك خارج الأنساق التقليديّة للثقافة العربيّة، وأخذ يُعنى بقضايا ذات علاقةٍ بمطالب الناس وحقوقهم وتطلّعاتهم، واتجه إلى الربط بين الأوضاع الاقتصاديّة والحالة السياسيّة مستفيدًا من معطيات التطوّر التكنولوجيّ لوسائل الإعلام. لم يعد الاستعمارُ والمؤامراتُ والغزو الثقافيُّ تشغل بالَه، وإنما ثمة تحدّياتٌ جديدة أمامه كالعلاقةِ بين الدين والدولة، وبناءِ الدولةِ المدنيّة التي تكفل لجميع الإثنيات حقوقها وتمايزاتها الثقافيّة، وتحدّي الديمقراطية وكيفيّة إضفاءِ الشرعيّة عليها عن طريق انخراطِ جميع التيّارات في قيادة الدولة وبناء المؤسّسات وسنّ التشريعات.

❖❖❖

على أنّ العنف الأصوليّ، الذي سارع إلى تشويه التغييرات السياسيّة الجديدة، هو ما يعوّق مساهمةَ الفكر العربيّ الفعّالة في تأسيس دولةٍ مدنيّةٍ تساعد على بناءِ مجتمعٍ مدنيّ. كما أنّ الخطابَ الإسلاميّ سيواجه الفكر العربيّ بوجهيه الليبراليّ والعلمانيّ في فلسفتهما الجديدةِ المستندةِ إلى تنويع مصادر التشريع والإدارة. وسيسعى الإسلاميون إلى الهيمنة على المجتمع كمؤسّسةٍ كبرى وكمصدر للقوّة؛ وهو ما سيتجلّى في بناء المؤسّسات الداعمة، كدُور النشر والإعلام والمراكز الثقافيّة.

وهكذا فإنّ منظومة المفاهيم التي استعيرت من الغرب في مرحلةٍ غايةٍ في التعقيد والحساسيّة، وهي المرحلةُ الاستعماريّة، تقف الآن على مفترق طرقٍ في ظلّ واقع عربيّ جديد أخذ يتفاعل مع هذه المفاهيم بوصفها مفاهيمَ ذات مضمونٍ تاريخيٍّ، وراح يضع جميعَ الأشياء موضعَ المساءلة.

وعلى الرغم من فشل العلمانيّين في الوصول إلى الحكم في بعض بلدان الربيع العربيّ، فإنهم شاركوا في صوغ شكل الدولة التعدديّة البعيدة عن الشعارات الدينيّة، وكان لهم دور مميّز في إيضاح المفاهيم الجديدة التي يجب أن تُبنى عليها الدولةُ الديمقراطيّة، وكانوا جزءًا من التركيبة السياسيّة الجديدة. ولئن كانت الشعاراتُ المرفوعة في هذه المرحلة شعاراتٍ إسلاميّة، فإنّ الإعلام الحرّ والكتل الليبراليّة في البرلمانات المنتخبة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ كفيلةٌ بكشف زيف الكثير منها. وعليه، فإنّ المرحلة القادمة هي مرحلة العلمانيين الديمقراطيين الذين يراهنون على إقامة المجتمع المدنيّ بجميع مؤسّساته المستقلّة البعيدة عن الشعارات الدينيّة. وبخلاف التيّارات الإسلاميّة التي تريد أنَ تفرض تجربة «مثاليّة» على المجتمع العربيّ، فإنّ العلمانيين الديمقراطيين ينطلقون من قراءة واقعٍ مليءٍ بالتناقضات والمشكلات. فالثورات العربيّة كانت نتيجةً لظروف اقتصاديّة سيّئة انعكستْ على التعليم والصحّة والخدمات العامّة والمستوى المعيشيّ؛ ومن هنا فإنّ أحد أهداف هذه الثورات هو تحسين المستوى الاقتصاديّ، وهو ما يتطلّب قراءة واقعيّة تستند إلى مقدّمات علميّة.

ناظم عودة
كاتب وأكاديمي عراقيّ. دكتوراه في الفكر النظريّ الحديث.